

Distr.: General
16 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
(ب) تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارة الصراعات وحل الصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء، الذي تأسس في عام ١٩٥٠ إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية هو منظمة غير حكومية دولية تضم أولئك الذين خبروا الحرب إما كمقاتلين أو أسرى أو كضحايا مدنيين. ويمثل أعضاؤنا أولئك الذين حاربوا وعانوا معا أو في مواجهة آخرين، والذين هم ملتزمون بالمساعدة في بناء عالم أكثر سلاما وعدلا وحرية ومخلصون لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويسعدنا أن اللجنة قد اختارت موضوع: ”مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل لمنع الصراعات وإدارة الصراعات وحل الصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع“ كمسألة من مسائلها المواضيعية لدورتها الثامنة والأربعين. فالحروب الحالية هي حروب داخلية - صراعات عرقية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية - تمثل النساء المدنيات والأطفال ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية فيها. وبالرغم من أن التحدي الرئيسي بالنسبة للأمم المتحدة هو إنهاء الصراعات، إلا أن بناء السلام الدائم قد أصبح مسعى هاما. فبعد أي صراع مسلح، من المهم التصدي لمسألة تأهيل قداماء المحاربين والضحايا المدنيين وإعادة إدماجهم ليس فقط لأسباب إنسانية ولكن أيضا لوضع أسس لمجتمعات مستقبلية مستقرة ومحافظة على القانون.

وقد اتخذ الاتحاد، في جمعيته العامة الرابعة والعشرين التي عُقدت في جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قرارا يسلّم ”بأن التجربة السابقة للمحاربين القداماء قد أظهرت أن من الصعب للغاية التغلب على الآثار المترتبة على الحرب وأن هناك حاجة إلى دعم مالي وعلمي كبير من الأطراف المشاركة وأن المجتمع الدولي يساعد على إيجاد الحلول للإعاقات البدنية والنفسية“...

وقد وضع الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء منذ وقت مبكر، نظرا لقلقه إزاء حالة ووضع المحاربين القداماء وثيقة بعنوان ”المبادئ التوجيهية للحقوق الأساسية للمحاربين القداماء وضحايا الحرب“ يمكن أن تستخدمها الحكومات كأساس لوضع تشريعات لمعالجة مختلف المشاكل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمحاربين القداماء التي يمكن أن تعوق إعادة إدماجهم في المجتمع. وإدراكا من الاتحاد لتغير طبيعة الصراعات التي أصبح ٩٠ في المائة من ضحاياها من المدنيين، قام في التسعينات بتنقيح مبادئه التوجيهية للحقوق الأساسية للمحاربين القداماء وضحايا الحرب لتشمل ”ضحايا الحرب المدنيين“. وتنص الديباجة على أن ”هذه التوصيات تأخذ أيضا في الحسبان التغيرات التي طرأت على طبيعة النزاعات المسلحة: وإذ تتزايد باطراد أعداد ضحايا الحرب المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والمشاكل التي يواجهها الأفراد العاملون في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام“.

معاناة النساء من الحرب تختلف عن معاناة غيرهن: عندما اعترف الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء بأن النساء يعانين من الحرب بصورة تختلف عن معاناة الرجال لها، أنشأت لجنة في عام ١٩٨٤ للتركيز على معنى الحرب للمرأة ونتائجها عليها والكيفية التي يمكن بها للاتحاد معالجة هذه النتائج على أفضل نحو ممكن. وقد أذكت لجنة المرأة هذه وعي جميع أعضاء الاتحاد فيما يتعلق بحالات الظلم الفظيع والآلام الرهيبة التي تعانيها المرأة بسبب نوع جنسها خلال الصراعات المسلحة وبعدها. ومنذ ذلك الحين أصبح الاتحاد نصيراً لعالمية حقوق الإنسان التي للمرأة، مبرهننا على ذلك في مناسبات عديدة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها. ومن المسائل التي أولاها الاتحاد موضع الصدارة، قضية "نساء المتعة" في الحرب العالمية الثانية - قضية النساء الآسيويات اللاتي استبعدن جنسياً من قبل الجيش الياباني الزاحف - والتي وثقتها الأمم المتحدة توثيقاً وافياً.

ولم تكن معاناة "نساء المتعة" أثناء الحرب العالمية الثانية هي المعاناة الوحيدة. ففي السنة الماضية، أوضح وكيل الأمين العام لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة جان - ماري غيهينو إلى مجلس الأمن أن النساء والفتيات يعانين أكثر من غيرهن أثناء الحرب وبعدها، إذ تتضخم أشكال عدم المساواة وتنهار الشبكات الاجتماعية مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف والاستغلال الجنسي. وقد أدان المجلس الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي للمرأة والفتاة في حالات الصراع واعترف أيضاً بالدور الحيوي للمرأة في تعزيز السلام. وحث الدول الأعضاء على زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار، وذلك في القرار ١٣٢٥ الذي أكد مجدداً دور المرأة في منع الصراعات وحلها وفي إعادة البناء بعد الحرب.

اجتماع فريق الخبراء - يسرنا أن شعبة النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة قد عقدت اجتماعاً لفريق الخبراء في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في أوتاوا ركز على "اتفاقات السلام كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة المرأة". وتعتبر المذكرة ووثائق المعلومات الأساسية موارد قيمة بالنسبة للجنة. فمشاركة المرأة في مفاوضات السلام أمر بالغ الأهمية إذا كان للمرأة أن تؤدي دوراً في إجراءات حفظ السلام وبناء السلام التي يدعو إليها القرار ١٣٢٥. ومن الضروري أن يُسمع صوت المرأة منذ البداية في العملية حتى تدرج مصالحها فيما يظهر من هياكل قانونية وسياسية جديدة أو المنقحة في أعقاب الفوضى التي تعانيها المجتمعات التي مزقتها الحرب. وعلّمنا التاريخ أنه من وسط خرائب الحرب تقوم المجتمعات المعاد بنائها والتي قد تحسّن أو لا تحسّن وضع المرأة. فالمشهد يتغير ولكن ما لم يكن هناك تخطيط دقيق، استمرت الأشكال القديمة لعدم المساواة التي تقيد حقوق المرأة.

إحساس النساء بالسلام مخالف لإحساس غيرهن به - كما أن المرأة تعاني غالبا من الحرب بصورة مختلفة عن الرجل، فإن إحساسها بالسلام يغير أيضا إحساسه به. ولا يعود ذلك فقط لأنها تكون على الأرجح مدنية ومن ثم تعاني من معظم الخسائر البشرية، وإنما أيضا لأن وضعها قبل الحرب والقيود المفروضة عليها تضعف حقوقها القانونية. فإلى جانب التشرد والحرمان وفقدان الأسرة و/أو العائل، فإنها تتعرض للاغتصاب وغيره من العنف الجنسي كما أنها تقع ضحية لعمليات الاختطاف والاتجار. وهي قد تكون عديمة الجنسية أو لاجئة أو دون هوية قانونية أو دون أي حماية من أي كيان وطني أو دولي. وكثيرا ما يتعين عليها أن تعيد بناء حياتها دون أي دعم من الأسرة أو المجتمع.

والحاجة إلى خدمات التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع بالنسبة للجنود الذكور مقبولة بصورة عامة حتى إذا كانت هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم المساعدة التي يمكن أن تقدمها الدولة. غير أن الاعتراف بحاجة المرأة المتأثرة بالحرب إلى المساعدة والاستحقاقات هو دون ذلك بكثير. فالكثيرات يعانين من الإعاقات وسوء التغذية والأمراض الإنجابية والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة وغيرها من العزل النفسية. ومن دون أي إعداد، يُدفع بهن إلى القيام بدور المعيل و/أو رب الأسرة، مع اعتماد آخرين كثيرين عليهن. وقد تكون حالتهم المالية والاقتصادية بائسة. ومع ذلك، لا يُنظر إلى ضحايا الحرب أولئك بوصفهن بحاجة إلى مساعدة لإعادة إدماجهن في المجتمع.

وأشد الناس حاجة إلى المساعدة النساء والفتيات اللاتي عانين من العنف الجنسي. وقد قال طبيب نفسي يحقق في آثار غزو الكويت على السكان في حرب الخليج الأولى، إذا اعتبر الاغتصاب إصابة حرب ربما تكون معالجته أكثر نجاحا. وفي المجتمعات التي يعتبر فيها الاغتصاب أمرا مخزيا أو تلام فيه الضحية، كثيرا ما لا يُعترف حتى بالجريمة. وحتى لو كان هناك علاج قانوني للجريمة فكثيرا ما لا توافق النساء والفتيات على الشهادة أو الاعتراف بأنهن قد اغتصبن، إذ أن النبذ الاجتماعي الذي سيعانين منه سيكون أكبر مما يحتملن. ولكن، مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (التي سعى لها الاتحاد طويلا)، وتصنيفها للاغتصاب بوصفه جريمة حرب، من المؤمل أن ينتهي الإفلات من العقاب الذي لازم هذه الجرائم أطول مما ينبغي مقللا بذلك حدوثها مستقبلا.

وخلال المؤتمرات التشريعية التي رعاها الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء لتعريف الحكومات على نحو أفضل باحتياجات محاربيها القدماء وضحاياها المدنيين، فقد صادفنا عددا من الحالات التي تم فيها إما تجاهل الإعاقات التي أصابت النساء بسبب الحرب أو أنها لم تول الاهتمام الكافي. ومن الأمور الأخرى المغفلة، عدم وجود استحقاقات للزوجات

والبنات والأمهات اللاتي يعملن كل الوقت "كممرضات" ومقدمات للرعاية للمعوقين من المحاربين القدماء. وبالرغم من أن حياة هؤلاء النساء قد تعطلت تماما وتقلصت، إلا أنه لا ينظر إليهن كضحايا حرب ومن ثم يعتبرن غير مستحقات لأي استحقاقات أو خدمات.

حالات المعاناة تغير المرأة - كثيرا ما تتغير النساء لمعانتهن المتصلة بالحرب ويخرجن من محنهن بقوى وآمال جديدة، وغير راغبات في قبول الظلم وعدم المساواة والتمييز في جميع جوانب حياتهن الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. وتجد الكثيرات في أنفسهن قدرات لم يكن يعرفن أنهن يمتلكنها. وبعضهن يكتسبن مهارات قيادية وتنظيمية. وكما قالت مرة إحدى النساء "بعد كل ما فعلت ورأيت لن أعود مرة أخرى إلى خزانة المكناس". فالمرأة التي حاربت في حركات التحرير أو الحروب الاستعمارية اضطلت بدور الرجل بنجاح وعملت بتميز متساو معه. وقد أتيح لمثل هذه المرأة أن تتمكن، وأصبحت تقاوم العودة إلى وضعها السابق.

فرصة للتغيير - تمثل أي عملية سلمية هدفها إصلاح حال دولة مفككة أو تجميع شتات دولة مدمرة فرصة للانطلاق في رحلة تحول مجتمعي، غالبا ما تكون صعبة، من خلال إجراء تغييرات في القوانين والمؤسسات. وعندما تكون المرأة طرفا في مفاوضات سلمية ولديها دور في عملية التعمير بعد الحرب، تتاح الفرصة لتشكيل مستقبل مختلف عن الماضي. ففي كثير من الحالات، عندما تنتهي الحرب، يقوم الرجال الذين كانوا قد قبلوا مساواة النساء بهم خلال القتال بتغيير موقفهم ويزيحون النساء عن الأدوار القيادية التي كن يشغلنها. ويتوقع أن تعود النساء إلى أوضاعها السابقة، مواطنات من الدرجة الثانية، محرومات من حقوق الإنسان التي لهن، في بيئة اجتماعية وسياسية غير منصفة وقمعية. فالنساء اللاتي كن في الحرب الإرهابية الإثيوبية، وفي المؤتمر الوطني الأفريقي، وفي صراعات أخرى حيث قامت النساء بأدوار مختلفة عديدة، قد شهدن بهذا التطور كما شهدت النساء الأمريكيات والبريطانيات اللاتي كن في القوات العسكرية والقوات الداخلية وفي الصناعات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

التجربة الأفغانية - إن اجتماع مجلس اللويا جيرغا الذي عقد مؤخرا في أفغانستان لصياغة دستور جديد يضع الأساس لإعادة بناء مجتمع ما بعد الحرب، يدل على أهمية مشاركة النساء منذ وقت مبكر في عملية إعادة البناء. وسعت النساء الأفغانيات ومن يؤيدهن إلى صياغة الدستور الجديد صياغة تعيد للمرأة حقوق في المساواة بالرجل التي كانت حركة طالبان قد ألغتها. وبالرغم من أن هناك سابقة في الدساتير الأفغانية السابقة لهذه الصياغة، فقد ظهرت مقاومة هائلة من العناصر المتطرفة (بما في ذلك أباطرة الحرب المسلحين

المتشددين) لتقويض الجهود المبذولة لإضفاء الصفة المؤسسية على حقوق المرأة. وتذكر زعيمة أفغانية أن النساء الأفغانيات اللاتي يدعمهن بعض الرجال، أقنعوا أخيراً عدداً كبيراً من المندوبين بتجسيد حقوق المرأة مرة أخرى في الدستور، بل تقرير عدد أدنى من النساء من كل محافظة ليتم انتخابهن. ولو لم تدون هذه الحقوق في الدستور لقيدت أدوار المرأة وحقوقها في المستقبل.

دور الرجال والصبيان - ويسر الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء أيضاً أن يؤيد المسألة المواضيعية الأخرى التي تنظر فيها اللجنة هذه السنة: "دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين". والاتحاد، بوصفه منظمة من منظمات حقوق الإنسان مكرسة للمساواة بين الجنسين، يترجم من خلال سياساته وأعماله فلسفته عن طريق دعم قيام شراكة حقيقية بين الرجال والنساء، في جميع مجالات الحياة. ويقدم الاتحاد الذي معظم أعضائه من الرجال نموذجاً واقعياً **لشراكة** حيوية بين رجال ونساء يعملون معاً من أجل أعمال حقوق الإنسان وتحقيق السلام. ويجري تشجيع المنظمات الأعضاء على ترجمة مواقف الاتحاد بتوفير دور قيادي في بلدان كل منها.

ومن بين المسائل الرئيسية التي أيدتها الاتحاد تعزيز وتحقيق توافق في الآراء بشأن عالمية حقوق الإنسان للمرأة. وقد اتخذت المنظمة عشرات القرارات التي تؤيد حملة النساء من أجل المساواة وتشييد بمنهاج عمل يبيح إنهاء التمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويؤيد الاتحاد باستمرار مبادرات اليونسكو من أجل قيام "ثقافة السلام"، داعياً الرابطة الأعضاء في الاتحاد إلى الاشتراك في المشاريع والبرامج التي من شأنها توسيع أهداف هذا المسعى الهام، وتنفيذ تلك المشاريع والبرامج على المستوى المحلي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الأوروبية التابعة للاتحاد حلقة دراسية عن "ثقافة السلام والحوار بين الحضارات". وقد عرّف الاتحاد المجتمع الدولي بوجهات نظره من خلال تمثيله في الأمم المتحدة ووكالاتها وداخل مجتمع المنظمات غير الحكومية.

وحتى بدون وجود ما يسمى بـ "الكتلة الحرجة"، تؤدي النساء باطراد أدواراً هامة في كل مجال من أنشطة الاتحاد، بما في ذلك القيادة في أعلى مستوياتها، بالعمل في مجلس المنظمة ومجلسها التنفيذي. ومعظم اللجان الإقليمية التابعة للاتحاد لديها أفرقة عمل معنية بالمرأة؛ وتركز اجتماعاتها باطراد على وضع المرأة وحالتها، ولا سيما المرأة المتأثرة بالحرب. وتؤكد الشراكة بين الرجال والنساء داخل المنظمة، عزز الاتحاد الشراكات في أماكن أخرى. وقد أصبح الاتحاد نصيراً لحقوق الإنسان الكاملة للمرأة بالعمل بالتنسيق

مع المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، مع مناقشة المسائل الأساسية التي تهم المرأة خلال الثمانينات والتسعينات في الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي.

وتكشف القرارات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد هذا الالتزام القوي:

”يدين الاتحاد أي انتهاكات لحقوق المرأة في الصراعات المسلحة؛ ... ويعرب عن أمله في أن تسعى كافة بلدان العالم في المستقبل القريب، في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية، إلى إيجاد حلول فعالة ومناسبة لمنع انتهاك حقوق المرأة في وقت الحرب، ويشدد على ضرورة إيجاد نظم مناسبة وتعويضات خاصة للضحايا“...

”إذ يرى أن المعاشات التقاعدية والبدلات الممنوحة للأرامل وللمعالين من قدماء المحاربين والمعوقين في الحروب غير كافية ولا تمكنهم من تلبية احتياجاتهم؛ بحث، بالتالي، الحكومات المعنية على اتخاذ تدابير تشريعية تضمن إتاحة المعاشات التقاعدية والبدلات وتستهدف المواءمة بين الأحكام القانونية عملاً على تجنب أوجه اللامساواة ...

(فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية) ”بحث الاتحاد الرابطات الأعضاء على الدفاع بقوة عن العدل دون تمييز بين الجنسين، وذلك لكي يحاكم مرتكبو الجرائم المرتكبة ضد النساء لاعتبارات جنسانية بنفس الحزم المشهود في محاكمة مرتكبي الجرائم الأخرى، لكي لا يسمح بأي استثناء من ذلك لأسباب دينية أو ثقافية“...